

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وأربعة وعشرين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠
الرئيس: السيد شيتساكا شيبازيوا.....(زمبابوي)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة المائة وأربعة وعشرين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وأود اليوم أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، السيد إيسين بارث إيدي، نائب وزير دفاع النرويج.

ونحن نعرف الأهمية التي يوليها بلده لنزع السلاح، وبوجه خاص للعمل الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح. لذلك، يسعدني ويشرفني أن أدعو السيد بارث إيدي إلى تناول الكلمة ومخاطبتنا هذا الصباح.

السيد بارث إيدي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، يسعدني حقاً بالغ السعادة أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم في إطار أول جلسة رسمية برئاسة زمبابوي. وأؤكد لكم دعم النرويج الكامل لعملكم.

فهذه لحظة حاسمة لمسألة نزع السلاح. وفي الأسابيع والأشهر الأخيرة، شهدنا اتجاهًا ملحوظًا نحو تركيز متجدد على التعاون الدولي بشكل عام، وعلى شؤون نزع السلاح بشكل خاص. وسمحوا لي بأن أذكر بعض الأمثلة على ذلك.

إن إعراب الرئيس أوباما عن التزامه بالسعي إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف للتهديدات والتحديات المشتركة يمهد الساحة لإنجازات هامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أعاد تأكيد ذلك نائب رئيس الولايات المتحدة، جو بايدن، في المؤتمر المعني بالأمن الذي عُقد في ميونيخ قبل ١٠ أيام، والذي سُعدت أيضاً بحضوره. وكان ذلك حقاً روحاً جديدة تأتي من إدارة الولايات المتحدة، ولكننا نرى ذلك أيضاً لدى العديد من الجهات الأخرى.

ومن المشجع بوجه خاص سماع الالتزام الجديد بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما فيها التحقق؛ والنية المعلنة للسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والرغبة في التفاوض مع روسيا بشأن تخفيضات جديدة في الأسلحة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، هناك رغبة في النظر في إمكانية إلغاء حالة التأهب بالنسبة إلى الأسلحة النووية المتبقية، ووقف تطوير أسلحة نووية جديدة، والسعي إلى إبرام اتفاقات بشأن الأسلحة المضادة للسواتل. ونفس الشيء بالنسبة إلى إعلان الرئيس ميدفيديف عن تعليق عمليات النشر المعلنة لقذائف إسكندر في كالينينغراد وتعهد النائب الأول لرئيس الوزراء إيفانوف في مؤتمر ميونيخ بأن روسيا على استعداد للعمل مع إدارة أوباما لتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووضع معاهدة خلف معاهدة ستارت. ثالثاً، إننا نرى في المملكة المتحدة وألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية مسؤولين كباراً يتحدثون لصالح إلغاء شامل للترسانات النووية. ونحن نرحب بالبرنامج المؤلف من ست خطوات الذي أطلقه حديثاً وزير خارجية المملكة المتحدة ميليباند لتهيئة الظروف الملائمة لتخليص العالم من الأسلحة النووية.

وتوحي كل هذه الإشارات بأن لدينا جواً جديداً للتعاون لم يُتاح لنا منذ سنوات عديدة، وعلى جميع الحاضرين هنا ممن يلتزمون بقضية نزع السلاح على الصعيد الدولي أن يتعاملوا مع هذه الفرصة بجدية فائقة. والرسالة الرئيسية التي أود أن أبلغها اليوم هي أن من المهم للغاية أن يستفيد مؤتمر نزع السلاح استفادة كاملة من هذه الإمكانيات ما دامت متاحة لنا، وما دمنا نعيش هذه اللحظة الميمونة. ومؤتمر نزع السلاح محفل فريد من نوعه من حيث إن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع أعضاء في المؤتمر. ويمكن للمؤتمر أن يوفر إمكانيات كبيرة للنهوض بجدول أعمالنا المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار إذا كانت الدول الأعضاء راغبة في استخدام إمكانياته. فلدينا أداة، ولكن علينا أن نستخدمها. وعلينا أن نمثلها بالمحتوى السياسي اللازم.

وفي الوقت نفسه، نرى أنه قد آن الأوان لاستعراض طريقة عمل مؤتمر نزع السلاح. ولكفالة تقدم سريع، أرى أن من الضروري إشراك المجتمع المدني، وأرحب بالمناقشة التي يبدو حالياً أنها تزداد زخماً في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة. فنحن بحاجة إلى أن يسهم المجتمع المدني بنهج ابتكارية ويساعد على حشد الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً وكسب الزخم السياسي.

ومن الأحداث الجديدة بالملاحظة قيام فريق رفيع المستوى مؤلف من ١٢٩ زعيماً سياسياً وعسكرياً وتجارياً ودينيّاً ومدنياً من جميع أنحاء العالم، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بإطلاق حملة "الصفير الشامل"، وهي حملة دولية لإذكاء الوعي العام وتوفير الدعم السياسي لمعاهدة بشأن الأسلحة النووية.

ولدينا خبرة في هذا النوع من العمل في أجزاء أخرى من جدول أعمال نزع السلاح. وكل من العملية المؤدية إلى اتفاقية حظر الألغام، وفي وقت أقرب العملية المؤدية إلى الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية في أوصلو مثال ممتاز على الإمكانيات التي تنطوي عليها الشراكة القوية بين الدول والمجتمع المدني. وكانت للمساهمات القيمة من المجتمع المدني وتجربته على أرض الواقع أهمية بالغة في قدرتنا على التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير القادرة في الواقع على معالجة فعالة للمشاكل الإنسانية والإنمائية الشديدة والطويل الأجل التي تتسبب فيها الذخائر العنقودية. ويسعدنا كثيراً بطبيعة الحال أن نلاحظ أن ٩٥ دولة وقعت فعلاً على الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، وأن عدة دول أخرى أعلنت عن أنها تعترف بتوقيعها في المستقبل القريب. ونحث جميع تلك الدول الحاضرة التي لم توقع بعد الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية أن تفعل ذلك، كما نحث تلك الدول التي وقعت، ولكنها لم تصدق بعد، أن تفعل ذلك على وجه العجلة بغية كفالة دخول الاتفاقية حيز النفاذ وتنفيذها بسرعة.

والأسلحة النووية من فئة تختلف حقاً عن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأشخاص. ولكنني أرى أن هناك تشابهات ودروساً يمكن تعلمها من النهج الإنساني لـ نزع السلاح ويمكن أن تكون مفيدة لعملنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن نعترف

بالمنظمات غير الحكومية كشركاء قيمين وضروريين في مساعيها. فنحن بحاجة إلى نفاذ صير المنظمات غير الحكومية. كما أننا بحاجة إلى أن تذكرنا المنظمات غير الحكومية بأننا نبدأ من منطلق خاطئ عندما نجعل من وجود بيئة أمنية مأمونة شرطاً مسبقاً للمفاوضات.

ويتمثل درس مهم آخر مستخلص من هاتين العمليتين في أنهما كانتا مفتوحتين لجميع البلدان. وليس هذا طبعاً هو الحال بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. والمؤتمر مكلف بالتفاوض بشأن التزامات عالمية ملزمة قانوناً. ومع ذلك، فإن معظم الدول مستعدة من المشاركة في هذه المفاوضات. ومن شأن ذلك أن يقوض شرعية المعاهدات المقبلة.

ويجب أن نتخذ إجراءات قوية لكفالة ارتفاع معاهدة عدم الانتشار النووي إلى مستوى التحديات المواجهة ونجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، مما يعزز جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة.

وسيظل الوصول إلى الطاقة وأمن الطاقة جزءاً حاسماً من جدول أعمال التنمية بشكل عام. وبما أن من المؤكد أن يزيد الطلب على الطاقة النووية، فإن من الحيوي تعزيز الركن الثالث لمعاهدة عدم الانتشار - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب إيلاء أهمية متجددة لوضع نظام مانع للانتشار. كما يجب تعزيز النهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي.

وقد تعهدت النرويج بمبلغ ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لإنشاء مصرف للوقود تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نرحب بالمبادرات المختلفة من ألمانيا وروسيا وغيرهما من البلدان فيما يتعلق بإنشاء مصرف للوقود النووي. وتقدر النرويج أيضاً التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدد من البلدان بشأن التحول من تشغيل المفاعلات المدنية باليورانيوم عالي التخصيب إلى تشغيلها باليورانيوم منخفض التخصيب.

ويجب أن نواصل العمل لتحسين آليات التحقق لجميع جوانب الأنشطة النووية، من تفكيك الرؤوس الحربية أو المواد الانشطارية أو المخططات النووية. ونحن نقيم تعاوننا مع المملكة المتحدة ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق.

ويكتسي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أهمية حاسمة. ونحث الدول الموقعة الأخرى التي يُشترط تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ على أن تفعل ذلك على وجه العجلة، كما نحث الدول الأخرى على الانضمام. ولا يمكن أن تكون حالات الوقف الاختياري للتجارب النووية المعلنة من طرف واحد بديلاً للالتزامات القانونية في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وستكون أكثر الطرائق فعالية لمكافحة شبح الإرهاب النووي هي التنفيذ الكامل لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها بفعالية، إلى جانب معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ذات آليات تحقق متينة، ونزع السلاح بطريقة لا رجعة فيها وقابلة

للتحقق. وستدعم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية وقابلة للتحقق كلاً من ركن نزع السلاح وعدم الانتشار في معاهدة عدم الانتشار. وقد سبق لجميع الأعضاء أن التزموا بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأظهرت المناقشات الأخيرة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح أن الوقت قد حان لكسر الجمود الذي استمر لما يزيد عن عقد من الزمن، وللإستفادة من التفاهم المشترك الذي نشأ قبل عام ٢٠٠٥. وينبغي تناول المسائل المتعلقة بالتعاريف والنطاق، بما فيها المخزونات القائمة، خلال المفاوضات وألا تكون موضوع شروط مسبقة للاتفاق على ولاية للتفاوض.

ومرة أخرى في مؤتمر الأمن المعقود في ميونيخ قبل ١٠ أيام، ذكرنا هنري كيسنجر مجدداً، بمعضلة العصر النووي التي رافقتنا منذ هيروشيما عندما تحدث عن التحدي الأزلي المتمثل في إيجاد "طريقة لإقامة علاقة أخلاقية أو سياسية بين الطبيعة المدمرة للأسلحة الحديثة والأهداف المنشودة. ومن المؤكد أن ينطوي أي استخدام للأسلحة النووية على مستوى من الخسائر البشرية والتدمير غير متناسب مع أهداف السياسات الخارجية المنظورة. ولم تنجح قط الجهود الرامية إلى إيجاد تطبيق أكثر تنوعاً، من مبدأ حرب نووية محدودة جغرافياً في الخمسينيات والستينيات إلى نظرية التدمير المتبادل المضمون للحرب النووية العامة في السبعينيات".

وفي رأيي، لدينا الآن فرصة فريدة من نوعها: إما أن نعمل لترك العفريت النووي خلفنا في القنينة ونبتكر آليات المراقبة والتحقق اللازمة لكفالة استخدامه لأغراض سلمية بحتة أو يمكننا أن نواصل الطريق نحو دمارنا.

وحتى تاريخه، نُظر إلى الأسلحة النووية أساساً بمعزل عن جدول أعمال سياسات الأمن الدولي الأوسع نطاقاً وغيره من التحديات التي نواجهها. ولكن هناك تغيرات رئيسية جارية في المشهد الجغرافي السياسي، ونشوء قوى جديدة، وقيام علاقات قوة جديدة. ونرى أيضاً أن المجتمع المدني، أي مجتمع المنظمات غير الحكومية، لا يحمل فقط الخبرات، بل يفسح أيضاً مجالاً للمناقشات السياسية بشأن ذلك خارج الدوائر الرسمية. والتفاعل بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي هو الذي أعطى فعلاً هاتين العمليتين وزنهما الحقيقي وأدى إلى نتائج إيجابية.

ويجب أن نتعامل مع التفاعلات الإقليمية التي أدت فعلاً إلى توقف آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف توقفاً تاماً. ولا يمكن تحقيق الأمن الدائم بجائزة الأسلحة النووية.

وفي زمن يجب فيه على المجتمع الدولي أن يواجه تحديات تتراوح بين التكيف مع تغير المناخ، وانتشار الأمراض الوبائية، وآثار الأزمة المالية العالمية، والاضطرابات المدنية، والتحديات الإنسانية والإنمائية، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل التكاليف الباهظة التي يستتبعها خيار الأسلحة النووية.

وتبقى النزوح ملتزمة تماماً بأي جهود جادة في جميع هذه المجالات.

وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن مؤتمر نزع السلاح ليس هدفاً في حد ذاته. فيمكن للمؤتمر أن يؤدي دوراً حاسماً في تحويل رؤية عالم خال من الأسلحة النووية إلى واقع ملموس إذا أردنا منه، نحن الحكومات، أن يفعل ذلك، ولكن ذلك لن يحدث من تلقاء نفسه. وتكمن قيمة مؤتمر نزع السلاح وأهميته في قدرته على تحقيق نتائج ذات مصداقية. أما إذا بقيت هذه الهيئة مشلولة، فستكون هناك نداءات أكثر قوة للنظر في سبل أخرى للنهوض ببعض القضايا الأكثر إلحاحاً على جدول أعمال نزع السلاح.

ولكنني أبقى على اقتناع بأننا سنستطيع اغتنام هذه الفرصة الفريدة لتوظيف اللحظة التي نعيشها حالياً واستخدام الوسائل المتوفرة من أجل المضي قدماً بشكل جدي، وأنطلع إلى التعاون معكم جميعاً في هذا العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) شكراً جزيلاً، معالي الوزير بارث إيدي، على خطابكم الملهم. وقد تفضل الوزير بالموافقة على البقاء بيننا والاستماع إلى أي ردود قد يود أي منكم إبداءها على بيانه. فهل يود أي منكم أن يتناول الكلمة رداً على ما قاله الوزير؟ أعطي الكلمة لسفير نيوزيلندا الموقر.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، أهدي إليكم تحياتي لتوليكم رئاسة المؤتمر.

وأود أن أعرب للوزير عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به اليوم، والذي أرى أنه يتضمن عدداً من العناصر التي يجب أن نراعيها بعناية فائقة هنا في المؤتمر. ومن بين الأشياء التي أرى أنها تؤثر فينا كدبلوماسيين، سواء كنا نعمل في جنيف أو في مكان آخر، أننا نركز في غالب الأحيان تركيزاً شديداً على منظورنا الضيق الذي نعمل من خلاله. وأظن أن ذلك يصدق علينا جميعاً هنا في المؤتمر كذلك.

وما فعله لنا الوزير اليوم هو وضع ما نقوم به حالياً وما يجب أن نقوم به في سياق وضع استراتيجي أوسع بكثير، وأرى أن من الواضح جداً أن ما فعله لنا الوزير اليوم، إذ اعتمد على خبرته وأيضاً على حضوره مؤتمر الأمن الذي عُقد حديثاً في أوروبا، يضع أولاً في السياق الاستراتيجي الأوسع القضايا التي نحن بصدد معالجتها هنا. وأظن أن من الواضح لنا جميعاً أننا نواجه حقاً في الوقت الحاضر عدداً من الفرص والتحديات. ومن الأهمية بمكان في هذا الوضع أن نتجاوز القضايا الضيقة التي حالت دون التقدم في المؤتمر ونواجه التحديات التي تطرحها لنا اليوم الحالة الأمنية على نطاق أوسع.

وعالج الوزير أيضاً بعض القضايا الإجرائية التي نواجهها في مؤتمر نزع السلاح. ولاحظت أن من بين القضايا التي ذكرها دور المجتمع المدني، الذي أعلم أنه موضوع يشغل بال العديد من الزملاء في هذا المؤتمر. ويتمثل أحد المشاكل التي يعاني منها المؤتمر بطبيعة

الحال، وأظن أننا جميعاً على وعي جيد به، في أننا، إلى حد ما، مقيدون بالماضي، ومن الواضح عند النظر إلى هيئات أخرى تعمل على الصعيد الدولي، ليس في مجال نزع السلاح فحسب، بل أيضاً في مجالات أخرى مثل حقوق الإنسان، أن بإمكان المجتمع المدني أن يسهم إسهاماً هائلاً في النقاش وفي التقدم في هذا المجال وفي مجالات أخرى. لذلك، من المؤكد أننا نتطلع كثيراً إلى التمكن من مواصلة التفكير في بيان الوزير، وهو ما سنفعله لا محالة، ومرة أخرى، أود أن أعرب باسم نيوزيلندا عن تقديري له ليس لتطرقه للقضايا الضيقة التي غالباً ما نواجهها في مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل لوضعه كل شيء تقريباً في سياقه الأوسع. وأرى أن السياق الأوسع، كما قال، بينما يطرح العديد من التحديات، فإنه يوفر أيضاً على حد قوله العديد من الفرص. ويتعين علينا جميعاً أن نرقى إلى مستوى المناسبة ونستفيد من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) شكراً سعادة السفير. هل يود أي زميل آخر أن يتناول الكلمة؟ أعطي الكلمة للمملكة المتحدة.

السيد دانكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنتكم على الاضطلاع بالدور الذي أسند إليكم. ونوجه شكرنا أيضاً إلى النرويج وإلى الوزير لمجيئه اليوم. فحضور السياسيين هو الذي سيمكننا من دفع جدول أعمالنا إلى الأمام، ليس بحضور المجتمع المدني فحسب، بل بالمشاركة السياسية. وما يحاول الكثير منا القيام به، لا سيما المملكة المتحدة والنرويج وغيرهما، كما ذكر الوزير، هو التعبير عن رؤية للمستقبل، ليس البعد السياسي لذلك فحسب، بل الخطوات العملية التي سيلزم اتخاذها لتحقيق تلك الرؤية، والتي تطرق إليها الوزير في عرضه الذي قدمه إلينا بكثير من البلاغة، وإننا، سواء كدول حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها، ملتزمون بتلك العملية. ولكن علينا أيضاً أن نقر بأن العالم قد تغير، وأن سياسة القوة التي وصفها هنري كيسنجر بدأت تتطور تدريجياً لتصبح سعيًا جماعياً، ليس إلى عالم للميسورين والمعوزين بل بالأحرى إلى عالم مؤلف من دول مترابطة تعكسه ثورة الإنترنت في مجال الاتصالات، بقدر ما تعكسه آثار الأزمة المالية الراهنة.

وغالباً ما أدت النرويج دوراً حاسماً في دفع ملفات صعبة إلى الأمام، ملفات لن أتطرق إليها، ولكنها كثيرة؛ وقد اضطلعت النرويج بدور رئيسي جداً في ذلك. لذلك فنحن ممتنون امتناناً مزدوجاً للوزير لمجيئه لدعم الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح والنهوض بالعمل المطلوب لإنجازه على سبيل الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) شكراً سعادة السفير دانكان. هل يود أي زميل آخر أن يتناول الكلمة؟ لست أرى أحداً. مرة أخرى، شكراً جزيلاً السيد بارث إيدي.

سأعلق هذه الجلسة لفترة وجيزة بينما أرافق ضيفنا الموقر إلى خارج القاعة.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أستأنف الجلسة العامة المائة وأربعة وعشرين بعد الألف. وأرى أن مصر مدرجة في قائمة المتكلمين اليوم، ولكن قبل أن أعطيهم الكلمة، سأدلي شخصياً ببيان قصير.

فاسمحوا لي أن أشكر جميع الوفود الموقرة المجتمعة هنا على تعاونها القيم وحكمتها التي سمحت حتى الآن للرؤساء الستة لهذا العام بتوجيه أعمالنا هذا العام. وسأكون مهماً حقاً إن لم أعرب، بادئ ذي بدء، عن تقديري لرئيسنا الأول هذا العام، سعادة السفير لو هواي ترونغ من فيت نام. فقد تحمل المسؤولية الشاقة المتمثلة في إعدادنا للجلسات العامة الأولى من دورة هذا العام. وفضلاً عن ذلك، فقد أظهر مهارة كبيرة وتفهماً فائقاً للقضايا المعقدة. وأعلم أنني أتحدث نيابة عنا جميعاً عندما أقول إننا جميعاً فخورون بما أنجزه وإن عمله الممتاز كان حقاً تحية خاصة لبلده العظيم، فيت نام. ونحن واثقون من أن زملاءه سيبلغونه ما نكن له من امتنان كبير. وفي نفس السياق، اسمحوا لي أن أشيد بالعمل البارز الذي قام به أعضاء فريق الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨. فخيرتم تلهمنا اليوم.

وإنه لشرف عظيم لمبابوي أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة الأمم المتحدة التي كلفها جميع أعضاء هيئتنا العالمية بالعمل بوصفها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، هيئة حققت نتائج هامة. فقد أصبحت زمبابوي عضواً في مؤتمر نزع السلاح بعيد استقلالها في عام ١٩٨٠. ويأخذ بلدي عضويته في هذا المنتدى مأخذ الجد بوصفه دولة عضواً في الأمم المتحدة قائمة على مبادئ وتعطي قيمة لاستقلالها كما تعطي قيمة للسلام والتعاون مع جميع الأعضاء الآخرين ولسلامتهم الإقليمية بغض النظر عن حجمهم. وقد أسهمت زمبابوي في السلام والأمن الدوليين تحت راية الأمم المتحدة عندما عمل أعضاء قواتها النظامية بامتياز في عدد من عمليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف والمتعددة الجنسيات لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وقد ربطتنا، وما زالت تربطنا، في قارتنا أفريقيا علاقات سلم مع جميع جيراننا. وبالمثل، شاركنا بمحض إرادتنا في عمليات لحفظ السلام في العديد من البلدان، بناء على طلبها. ويشهد كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية قبلها) على حسن خلقنا.

وفي مؤتمر نزع السلاح، مع هدفه المحترم المتمثل في نزع السلاح النووي، تتعهد زمبابوي بأن تكون محاوراً وطرفاً مؤثراً سلمياً. ويسعدنا أن نأتي من قارة خالية من الأسلحة النووية، هي قارة أفريقيا. والهدف الذي نعززه هو أن تبقى أفريقيا إلى الأبد منطقة خالية من الأسلحة النووية. غير أن ذلك الموقف لا يمنعنا من الترحيب بالاستخدام المدني للطاقة النووية لتوليد الطاقة وللخدمات في المجال الطبي.

إنها حقيقة لا تُنكر أن مؤتمر نزع السلاح لم يسفر عن أية نتيجة متفاوض عليها خلال العقد الأخير. ولا يمكن لأحد غيرنا، نحن الأعضاء، أن يغير هذا الوضع الراهن. وأرى أن تنظيم العمل الذي اعتمدهنا مفيد لأغراضنا. وقد قطعت المناقشات غير الرسمية بشأن

المسائل المواضيعية السبع أشواطاً كبيرة. وأعزمت اتباع تنظيم العمل الذي اعتمدهنا. وفي الوقت نفسه، إنني على استعداد للخوض مع الأعضاء وغيرهم ممن قد يرغبون في ذلك في مشاورات بشأن أية مسائل ذات صلة. ويقتى أعز أهدافنا المشتركة في القريب العاجل، بطبيعة الحال، هو الاتفاق على برنامج للعمل. واسمحوا لي أن أعرب عن مدى تطلعي للتعاون معكم في هذا المسعى. وإنني مدين للأمانة العامة التي تكفل سير عملنا بسلاسة.

والآن أستسمحكم في إعطاء الكلمة لسفير مصر الموقر، السفير هشام بدر.

السيد بدر (مصر) (تكلم بالإنكليزية) سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأعرب عن التزامنا حيالكم وحيال الجميع بالتعاون الكامل من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا وأثني على فيت نام لرئاستها لمؤتمر نزع السلاح وسلاسة عمله، وأيضاً أن أشكر نائب وزير النرويج على مبادرته للمجيء هنا لإلقاء كلمته علينا وعلى الجهود التي تبذلها النرويج في مجال نزع السلاح.

وسأدلي اليوم ببيانين، أحدهما عن البند ١ من جدول الأعمال والآخر عن البند ٢ من جدول الأعمال. وأود أولاً أن أتناول البند ١ من جدول الأعمال، وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، تؤيد مصر تماماً البيان الشامل الذي أدلى به سعادة سفير الجزائر باسم مجموعة الـ ٢١ بشأن هذه المسألة.

حقيقة، إن نزع السلاح النووي يجب أن يبقى على رأس أولويات المؤتمر، وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨. وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ١٩٩٦ إلى وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وقد تم التأكيد من جديد في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ على التزامنا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، بالقضاء على الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، تشدد مصر على أن نزع السلاح النووي الكامل يأتي على رأس أولوياتنا. فالطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماماً وبشكل نهائي ضرورة لبقاء عنصرنا البشري ككل في حد ذاته وتؤكد مجدداً على أننا نرى أن استمرار وجودها يبقى مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين. وتؤكد مصر أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مترابطان، وأن الجهود الفعالة لمعالجة أحدهما يجب بالضرورة أن تشمل الآخر.

وتشير مصر إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤١/٦٣ بشأن تخفيض درجة الاستعداد الشعبي لمنظومات الأسلحة النووية و٤٧/٦٣ بشأن تخفيض الخطر النووي المتخذين في عام ٢٠٠٨ بوصفهما خطوتين مهمتين إلى الأمام من شأنهما أن تعززاً من الناحية العملية تدابير الثقة والشفافية مع العمل من أجل تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في بناء

عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد مصر من جديد دعمها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية وتسليط الضوء على ضرورة تنفيذ قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها بشأن الشرق الأوسط بوصفه عنصراً محورياً في ذلك الصدد. وفي ذلك السياق، تشير مصر إلى قراري مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١ و٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وعلاوة على ذلك، تحدد المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، الذي يضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزاماتنا بلغة واضحة لا لبس فيها: "يتعهد كل من أطراف المعاهدة بالسعي إلى إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بوقف سباق السلاح النووي في موعد مبكر، ونزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة". ومؤتمر نزع السلاح، مع دوره الأولي بوصفه هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، هو دون شك المنتدى المناسب الذي يجب أن يتم فيه التفاوض بشأن هذه المعاهدة وإبرامها. ولا بد للمؤتمر أن يعبر على الفور اهتماماً لأصوات الأغلبية الساحقة من الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، ويعمل من أجل الاضطلاع بدوره... وهو دور توليه مصر أهمية خاصة، سواء من منظور عالمي أو إقليمي.

أشكركم، سيدي الرئيس، وتلك نهاية البيان الأول بشأن البند ١ من جدول الأعمال، وبعد إذنكم، أود أن أدلي ببيان قصير بشأن البند ٢ من جدول الأعمال، المتصل بمنع الحرب النووية، لا سيما فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ربما أكثر من أي مسألة معروضة أمام هئمتنا الموقرة، هي المسألة الأكثر نضجاً لتجرى مفاوضات بشأنها. ويدعم هذا الكلام كون اثنين من أبرز المقترحات المقدمة لإحياء مؤتمر نزع السلاح من خلال اعتماد برنامج عمل في السنوات القليلة الماضية، وهما CD/1693 لعام ٢٠٠٣ و CD/1840 لعام ٢٠٠٨، تضمننا ولاية للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن ثم، تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح دعمت في مرحلة أو أخرى، وبصيغة أو أخرى، التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيكون من الحكمة عدم إضاعة هذا التقارب النادر في الآراء وما يشكل فرصة ملموسة لإخراج هذه الهيئة الجليلة من ورطتها الحالية.

وترى مصر أن تعزيز توافق الآراء حول النتائج المتفق عليها سابقاً سيكون أكثر الحلول واقعية وأقل المسارات مقاومة، وتكرر في ذلك الصدد التأكيد على الدعوة إلى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لمواصلة التقدم الذي سبق إحرازه قبل ما يزيد على عقد من الزمن، كما ورد في ولاية شانون CD/1299 لعام ١٩٩٥. وتشير هذه الولاية إلى أن هذه المعاهدة يجب أن تكون غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، وقابلة للتحقق

دولياً وبشكل فعال. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تمنع المفاوضات أي وفد من إثارة مسألة المخزونات القائمة للنظر فيها. وتبقى مصر مستعدة لتقديم دعم كامل وفوري إلى برنامج عمل يأخذ هذه المسائل في الاعتبار على نحو فعال، وتهيب بالدول الأعضاء النظر في المزايا التي ينطوي عليها دعم نهج مماثل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير على بيانه. وليس لدي أي وفد آخر مدرج على قائمة المتكلمين. فهل يرغب أي أحد في تناول الكلمة في هذا الظرف؟
رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥
